Al-Quntar Journal for Humanitarian and Applied Studies
Philosophy and Foresight Science Series ISSN : 3006-9378 (Online)

التشكيل الحضاري والسيادة البحرية للإمبراطورية العُمانية في شرق أفريقيا (1806-1964م): دراسة في آليات الحكم والتحولات الجيوسياسية

الدكتور: جابر الزروق النمر
الدكتور: محمد امحمد علي الطاهر
جامعة سبها - ليبيا

تاريخ الارسال 2026/2/5 تاريخ القبول 2026/2/25 تاريخ النشر 2026/3/30

الملخص : تستقصي هذه الدراسة تجربة الوجود العُماني في زنجبار وشرق أفريقيا (1806-1964م)، متجاوزاً السرديات التقليدية التي تختزل هذه العلاقة في أطر الهيمنة السياسية الصرفة، ليحللها كصيرورة تشكيل حضاري (Civilizational Formation) شاملة أعادت بناء الفضاء الجيوسياسي للمحيط الهندي، تهدف الدراسة إلى تتبع الجذور الاستراتيجية لهذا التواجد منذ عهد اليعاربة، وتحليل عبقرية السيد سعيد بن سلطان في نقل العاصمة وتأسيس نموذج الدولة الأبوية-التجارية التي وازنت بين السيادة الوطنية والاندماج في الاقتصاد العالمي. كما يسلط البحث الضوء على آليات الحوكمة التعددية والدبلوماسية البحرية التي منحت السلطنة اعترافاً دولياً نادراً، وصولاً إلى تحليل عوامل تآكل السيادة أمام التدافع الاستعماري الأوروبي والنهاية المأساوية التي خلفتها ثورة 1964م، يعتمد البحث منهجاً تاريخياً تحليلياً يبرهن على أن الإرث العُماني لم يكن وجوداً طارئاً، بل انصهاراً عضوياً أنتج الهوية السواحيلية المعاصرة لغوياً وعمرانياً وثقافياً.

الكلمات المفتاحية: الوجود العُماني، زنجبار، السيد سعيد بن سلطان، التشكيل الحضاري، السيادة البحرية، الهوية السواحيلية، ثورة 1964م.

Abstract: This research investigates the Omani presence in Zanzibar and East Africa (1806-1964), moving beyond traditional narratives that reduce this relationship to mere political hegemony. Instead, it analyzes it as a comprehensive Civilizational Formation process that reconstructed the geopolitical space of the Indian Ocean. The study aims to trace the strategic roots of this presence since the Yarubi era and analyze the genius of Seyyid Said bin Sultan in relocating the capital and establishing the Patrimonial-Commercial State model, which balanced national sovereignty with integration into the global economy. Furthermore, the research highlights the mechanisms of pluralistic governance and maritime diplomacy that granted the Sultanate rare international recognition, leading to an analysis of the erosion of sovereignty during the European Scramble for Africa and the tragic aftermath of the 1964 revolution. Adopting an analytical historical methodology, the research demonstrates that the Omani presence was not a transient foreign occupation but an organic fusion that produced the contemporary Swahili identity in linguistic, architectural, and cultural dimensions.

Keywords: Omani Presence, Zanzibar, Seyyid Said bin Sultan, Civilizational Formation, Maritime Sovereignty, Swahili Identity, 1964 Revolution.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل التاريخ عبرةً لأولي الألباب، والصلاة والسلام على من أرسى دعائم التواصل بين الشعوب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد..

فإن تاريخ الأمة العربية لم يكن يوماً حبيس اليابسة أو أسيراً للحدود الجغرافية الجامدة التي رسمتها السياسة الحديثة، بل كان تاريخاً بحرياً بامتياز، اتخذ من المحيط الهندي فضاءً شاسعاً للتحاور الحضاري والامتزاج الثقافي. ومن قلب

هذا الفضاء، تبرز تجربة الوجود العُماني في زنجبار وشرق أفريقيا كواحدة من أزهى، وأعقد، وأكثر فصول التاريخ العربي إثارةً للجدل والبحث في آنٍ واحد. إن هذا البحث لا يؤرخ لمجرد هجرات عابرة أو تبادل تجاري محدود، بل يسعى لتفكيك عملية تشكيل حضاري (Civilizational Formation) شاملة، بدأت بصرخات الاستغاثة التي أطلقها أهل الساحل السواحيلي ضد الغطرسة البرتغالية، وانتهت ببناء إمبراطورية بحرية جعلت من زنجبار منارةً سياسية واقتصادية وثقافية يشار إليها بالبنان (الطاهر والنمر، 2025).

عندما تُرسَم خرائط العالم العربي في المخيال الجمعي المعاصر، غالباً ما تقتصر حدوده على اليابسة، متجاهلةً فضاءً تاريخياً وحضارياً أوسع وأكثر سيولة هو المحيط الهندي؛ الذي لم يكن حاجزاً يفصل شبه الجزيرة العربية عن أفريقيا وآسيا، بل كان قارة سائلة وجسر تواصل حيوي، شكّلت أمواجه شرايين ربطت بين عُمان وحضرموت وبين الساحل السواحيلي في شبكة متكاملة من التفاعل الإنساني والتجاري والثقافي دامت لأكثر من ألفي عام. إن تاريخ شرق أفريقيا، وتحديداً زنجبار، ليس تاريخاً أفريقياً منعزلاً أُقحمت عليه عناصر عربية، بل هو جزء لا يتجزأ من تاريخ العالم العربي البحري، حيث كانت مسقط وزنجبار عاصمتين توأمين لإمبراطورية واحدة، وحيث كانت اللغة العربية ودين الإسلام والثقافة المنبثقة عنهما هما النسيج الذي وحّد ضفتي المحيط (حيلف، 2010).

تكمن إشكالية هذا البحث في ذاك الاستقطاب الحاد في السرديات التاريخية؛ فبين رؤية تعتبر الوجود العُماني امتداداً حضارياً نقياً، وبين رؤية استشراقية أو قومية ضيقة تحاول اختزاله في قوالب استعمارية، يسعى هذا العمل لشق طريق ثالث يستند إلى الوثيقة التاريخية والمصدر الأصيل. نجادل هنا بأن الوجود العُماني، وتحديداً في ظل الدولة البوسعيدية، لم يكن مجرد هيمنة سياسية، بل كان عملية إعادة اختراع للفضاء السياسي والاجتماعي لشرق أفريقيا على أسس جديدة، حيث تماهت شخصية السلطان مع كيان الدولة، وأصبح مجلسه اليومي (البرزة) هو البرلمان والقضاء والإدارة في آن واحد، مما خلق نموذجاً فريداً يمكن وصفه بـ الدولة الأبوية-التجارية (Patrimonial-Commercial State) التي وازنت بعبقرية بين السيادة الوطنية وبين ضغوط القوى الإمبريالية (Landen, 1967؛2025).

بناءً على ما تقدم، يتبنى البحث منهجاً يجمع بين السرد التاريخي التحليلي والتاريخ الاجتماعي والثقافي، بهدف إعادة تأطير تاريخ زنجبار ضمن سياقه العربي البحري، وتقييم الأثر الحضاري الذي تركه العرب في النسيج العمراني والفكري للمنطقة، وصولاً إلى تحليل عوامل تآكل هذه السيادة أمام التدافع الأوروبي والنهاية المأساوية التي أغلقت صفحة سياسية لكنها لم تمحُ أثراً حضارياً لا يزال حياً في الوجوه والمباني واللغات.

المبحث الأول: الجذور الاستراتيجية ونشأة الإمبراطورية (عهد اليعاربة)

يُشكل المبحث الأول من هذا البحث الأساس الجيوسياسي لفهم طبيعة الوجود العُماني في شرق أفريقيا، حيث يؤكد السياق التاريخي أن هذا الوجود لم يأتِ نتيجة أطماع إمبريالية توسعية في بدايته، بل كان استجابة استراتيجية وأخلاقية لنداءات الاستغاثة المتكررة التي أطلقتها الحواضر السواحيلية ضد التمدد البرتغالي العنيف. لقد كان الساحل السواحيلي في القرن السابع عشر يعيش حالة من الاستنزاف والانهيار الحضاري نتيجة سياسة البحر المغلق التي فرضها البرتغاليون، والتي حطمت شبكات التجارة التقليدية بين العرب والأفارقة، ومن هنا، جاء الدور العُماني تحت قيادة دولة اليعاربة ليعيد رسم موازين القوى، محولاً المحيط الهندي من بحيرة يسيطر عليها الأجانب إلى فضاء سيادي عربي إسلامي، مستفيداً من النهضة

البحرية الكبرى التي شهدتها عُمان عقب تحرير مسقط عام 1650م، وهي النهضة التي لم تكن مجرد انتصار عسكري، بل كانت تدشيناً لعصر السيادة البحرية التي أهلت عُمان لتكون القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على مواجهة القوى الأوروبية في أعالي البحار) الطاهر والنمر، 2025؛ Miles, 1919).

وتعود جذور هذا التفاعل الاستراتيجي إلى اللحظة التاريخية التي تمكن فيها الإمام ناصر بن مرشد اليعربي من توحيد الداخل العُماني، مما خلق قاعدة انطلاق صلبة لمواجهة البرتغاليين؛ حيث أدرك اليعاربة مبكراً أن أمن مسقط وصحار مرتبط عضوياً بأمن الساحل السواحيلي وحرية الملاحة في المحيط الهندي. لقد كانت الرسائل والوفود التي تعبر المحيط من باتا وبمبا وزنجبار وممباسا إلى عاصمة اليعاربة في الرستاق تحمل في طياتها مبررات شرعية وسياسية للتدخل، إذ استنجد السلاطين والفقهاء السواحيليون بإخوانهم في الدين لمواجهة محاولات التنصير القسري وتدمير المساجد التي انتهجها البرتغاليون. إن هذه الاستجابة العُمانية لم تكن غزواً استباقياً، بل كانت فعلاً تحررياً إقليمياً استهدف استعادة نظام التواصل الحضاري الذي ساد لقرون قبل وصول الكارافيل البرتغالية، وهو ما جعل القوات العُمانية تُستقبل في الموانئ الأفريقية كمحررين ومنقذين، مما وفر لها قاعدة دعم شعبية ولوجستية هائلة سهلت من مهمة طرد الحاميات الأجنبية (حيلف، 2010؛ Badger, 1871).

لقد تمخض عن هذا الصراع ظهور قوة بحرية عُمانية بالغة التعقيد والتدريب، حيث زاوج اليعاربة بعبقرية مذهلة بين تقاليد الملاحة العربية القديمة (سفن الداو) وبين التقنيات العسكرية الأوروبية التي غنموها من البرتغاليين؛ فقاموا ببناء أسطول ضخم مجهز بالمدافع الثقيلة، مما جعل الأسطول العُماني كابوساً للأساطيل الأوروبية في المحيط الهندي. ويؤكد المؤرخ مايلز أن هذا التحول جعل من عُمان الدولة البحرية الإسلامية الأولى في المنطقة، حيث لم يكتفِ اليعاربة بالدفاع عن شواطئهم، بل شنوا غارات جريئة على القواعد البرتغالية في ديو وبومباي بالهند، محطمين أسطورة التفوق الأوروبي المطلق. هذا الزخم العسكري هو الذي مهد الطريق للمواجهة الكبرى في شرق أفريقيا، حيث أصبح من الواضح أن تصفية الوجود البرتغالي تتطلب ضربة قاصمة لمركز ثقلهم الاستراتيجي في المنطقة، وهو حصن يسوع المنيع في ممباسا، الذي كان يمثل رمزاً للهيمنة والصلف الإمبريالي (الطاهر والنمر، 2025؛ Miles, 1919).

تعد ملحمة حصار ممباسا التي استمرت قرابة 33 شهراً (1696-1698م) ذروة هذا التحالف الاستراتيجي العابر للمحيط، وهي لم تكن مجرد عملية عسكرية عُمانية معزولة، بل كانت حرب استنزاف مشتركة انخرط فيها المقاتلون السواحيليون جنباً إلى جنب مع الجنود العُمانيين. لقد استجاب الإمام سيف بن سلطان اليعربي، الملقب بـ قيد الأرض، للنداءات المتجددة بأسطول يضم آلاف المقاتلين، ضارباً حصاراً محكماً على حصن يسوع الذي كان يُعتبر منيعاً وفق أحدث معايير العمارة العسكرية الأوروبية. إن صمود المقاتلين العرب والأفارقة في وجه الأوبئة والمجاعة ونيران المدافع البرتغالية داخل وخارج الحصن يجسد وحدة المصير التي ربطت بين ضفتي المحيط. وعندما سقط الحصن أخيراً في ديسمبر 1698م ورفعت الراية العُمانية فوق أسواره، لم يكن ذلك مجرد سقوط لقلعة، بل كان سقوطاً لمشروع البحر المغلق الاستعماري، وإعلاناً رسمياً لولادة الإمبراطورية العُمانية في شرق أفريقيا كقوة حامية وضامنة للاستقرار الإقليمي (Freeman-Grenville, 1962؛ الطاهر والنمر، 2025).

وترتب على هذا الانتصار الساحق تغير بنيوي في طبيعة الوجود العربي، حيث انتقل من الشبكات التجارية غير الرسمية إلى الإدارة السياسية المنظمة، إذ اضطر اليعاربة لترك حاميات عسكرية وتعيين ولاة (Liwalis) في الحصون المحررة لمنع عودة البرتغاليين، وهو ما وضع حجر الأساس الأول لـ جهاز الدولة العُمانية في المهجر. ومع ذلك، يلاحظ البحث أن هذه

الهيمنة في عهد اليعاربة ظلت محتفظة بطابعها العسكري الدفاعي، حيث عمل الولاة بالتعاون الوثيق مع النخب السواحيلية المحلية، دون التدخل العميق في الشؤون الإدارية اليومية للمدن. إن هذا النموذج من الحكم غير المباشر هو الذي سمح باستدامة الوجود العُماني وقبوله شعبياً، حيث كان يُنظر إلى العُمانيين كشركاء في السيادة وليس كقوة احتلال بديلة. وبذلك، انتهت حقبة اليعاربة وقد نجحت في تأمين الفضاء العربي السواحيلي وإعادته إلى حاضنته الطبيعية، ممهدة الطريق للصراعات والتحولات الكبرى التي سيشهدها القرن الثامن عشر مع صعود سلالة البوسعيد وتغير موازين القوى الداخلية والخارجية (حيلف، 2010؛ الطاهر والنمر، 2025).

إن تحليل بنية القوة في هذه المرحلة يكشف عن دور العصبية القبلية والدينية في تماسك المشروع العُماني؛ فالإمامة الإباضية وفرت غطاءً شرعياً للجهاد ضد المحتل المسيحي، مما جذب المتطوعين من كافة القبائل العُمانية للمشاركة في حرب التحرير الأفريقية. هذا البعد الديني لم يكن منفصلاً عن المصالح الاقتصادية، بل كان المحرك المعنوي الذي مكن دولة اليعاربة من تحمل التكاليف الباهظة للحملات البحرية بعيدة المدى. ويشير الباحث كوجلان إلى أن السيطرة العُمانية على ممباسا وزنجبار وبمبا لم تكن مجرد مكسب ترابي، بل كانت سيطرة على مفاتيح التجارة العالمية في المحيط الهندي، مما منح عُمان موارد مالية ضخمة استُخدمت في بناء القلاع والقصور في الداخل العُماني، وفي تطوير الزراعة والري، مما خلق دورة اقتصادية متكاملة ربطت بين موارد أفريقيا وازدهار الجزيرة العربية (الطاهر والنمر، 2025؛ Kelly, 1968).

وعلى الرغم من النجاحات العسكرية المبهرة، إلا أن المبحث يوضح أن الوجود العُماني واجه تحديات داخلية ناتجة عن طبيعة السلطة في الدولة اليعربية؛ فعقب وفاة الإمام سيف بن سلطان قيد الأرض، بدأت بذور الانقسام القبلي تتسلل إلى جسد الدولة، مما أضعف قبضة المركز في مسقط على الممتلكات الأفريقية البعيدة. هذا الضعف أدى لظهور قوى محلية طموحة على الساحل، مثل أسرة المزاريع في ممباسا، التي بدأت تتصرف ككيانات شبه مستقلة مستغلة انشغال عُمان بحروبها الأهلية. إن هذا التفكك التدريجي للسيادة المركزية في القرن الثامن عشر هو الذي خلق واقعاً سياسياً معقداً، حيث تحولت العلاقة من تحالف المحررين إلى صراع على الشرعية بين ولادة الإمبراطورية البوسعيدية القادمة وبين الطموحات المحلية السواحيلية، وهو التحول الذي سيشكل محور المباحث القادمة في هذا البحث (الطاهر والنمر، 2025؛ Nicholls, 1971).

وختاماً لهذا المبحث، يتبين أن عهد اليعاربة كان يمثل لحظة التأسيس البطولي التي أنقذت شرق أفريقيا من طمس هويتها العربية الإسلامية. إن السيادة التي أرسى دعائمها اليعاربة لم تكن مجرد سيطرة جغرافية، بل كانت سيادة قيمية أعادت الاعتبار للغة العربية والدين الإسلامي كمرجعيات عليا للحكم والتجارة. وبذلك، فإن أي قراءة للوجود العُماني اللاحق في زنجبار لا يمكن أن تكون موضوعية ما لم تنطلق من فهم هذا الإرث اليعربي، الذي حول عُمان من دولة إقليمية صغيرة إلى إمبراطورية بحرية عابرة للقارات قادرة على صناعة التاريخ في قلب القارة الأفريقية قبل وصول الاستعمار الأوروبي الحديث بقرنين من الزمان (الطاهر والنمر، 2025؛ حيلف، 2010).

المبحث الثاني: عبقرية السيد سعيد بن سلطان ونقل العاصمة (1832م)

مثل هذا المبحث حجر الزاوية في فهم الانعطافة الإمبراطورية التي شهدها الوجود العُماني في شرق أفريقيا، حيث لم يكن قرار السيد سعيد بن سلطان بنقل مركز ثقل ملكه من مسقط إلى زنجبار عام 1832م مجرد تغيير جغرافي لمقر الإقامة الملكية، بل كان فعلًا تأسيسيًا لإمبراطورية بحرية حديثة استندت إلى رؤية جيوسياسية سابقت عصرها. لقد أدرك السيد

سعيد، بعبقرية التاجر-الملك، أن البقاء السياسي في القرن التاسع عشر يتطلب التحرر من قيود الصراعات القبلية والفقر الموردي في شبه الجزيرة العربية، والارتباط العضوي بمصادر الثروة الخام في القارة الأفريقية والأسواق العالمية الناشئة. هذا المحور الجيوسياسي (Geopolitical Pivot) حوّل زنجبار من مجرد جزيرة تجارية تابعة إلى مركز عصبي لإمبراطورية كوزموبوليتانية أدارت خيوط التجارة الدولية من قلب المحيط الهندي، مما منح السيادة العُمانية بعداً عالمياً لم تحظَ به أي قوة إقليمية أخرى في ذلك العصر (الطاهر والنمر، 2025؛ Sheriff, 1987).

وتجلت هذه العبقرية الاقتصادية في تحويل بنية الإنتاج في زنجبار عبر ما يُعرف بـ ثورة القرنفل، حيث لم يكتفِ السلطان سعيد بتنظيم التجارة العابرة، بل عمل على خلق أصل إنتاجي ثابت عبر إدخال زراعة أشجار القرنفل وتعميمها بقرارات سيادية صارمة، وصلت إلى حد الإلزام القانوني للملاك بزراعة شتلات القرنفل مقابل كل شجرة جوز هند. هذا التوجه حوّل زنجبار وبمبا في غضون عقود قليلة إلى المركز الرئيسي للإنتاج العالمي لهذه السلعة الاستراتيجية، محققاً سيطرة احتكارية بلغت ثلاثة أرباع الإنتاج الدولي، مما وفر تدفقاً مالياً هائلاً ومستداماً مكّن السلطان من تمويل أسطوله البحري وجهاز دولته دون الاعتماد على الضرائب القبلية المتقلبة. إن نجاح هذا المشروع الزراعي-الصناعي أثبت أن السيد سعيد كان يدير الدولة بعقلية المدير التنفيذي لمؤسسة عالمية، حيث كانت القرارات الاقتصادية هي المحرك للتموضع السياسي والعسكري) الطاهر والنمر، 2025؛ Sheriff, 1987).

ولم يتوقف الطموح الاقتصادي عند حدود الإنتاج الزراعي، بل امتد ليشمل حوكمة الثروات القارية، حيث حول السيد سعيد زنجبار إلى البوابة الحصرية والمستودع الاستراتيجي لتجارة العاج القادمة من أعماق القارة الأفريقية. ومن خلال تنظيم نظام القوافل (Caravan System) الذي توغل مئات الأميال في الداخل، نجح العرب في ربط بحيرة تنجانيقا ومنطقة البحيرات العظمى بالساحل، مما خلق دورة اقتصادية متكاملة امتصت ثروات القارة الخام مقابل المنسوجات والسلع المصنعة. هذا النظام لم يكن مجرد نشاط تجاري، بل كان أداة لمد النفوذ السياسي والثقافي العربي نحو قلب أفريقيا، حيث أصبحت زنجبار هي البورصة العالمية التي تحدد أسعار العاج والقرنفل، وتجذب إليها رؤوس الأموال من الهند وأوروبا وأمريكا، مما جعل من السيادة العُمانية ضرورة لاستقرار الاقتصاد العالمي في المحيط الهندي (الطاهر والنمر، 2025؛ Alpers, 1975).

وفي سياق تأمين هذا الرخاء المادي، شيد السيد سعيد ما يُعرف في الأدبيات التاريخية بـ الاحتكار الثلاثي (Three-Cornered Monopoly)، وهو تحالف استراتيجي معقد جمع بين السلطان كضامن للسيادة، وجيرايم سيوجي (Jairam Sewji) التاجر الهندي كعقل مالي ومدير للجمارك، وريتشارد ووترز (Richard Waters) القنصل الأمريكي كممثل للمصالح التجارية الصاعدة. هذا المثلث القوي أدار بورصة التجارة في زنجبار بعقلية احتكارية فذة، حيث استغل السلطان التنافس الدولي لإقصاء القوى الإمبريالية التقليدية (بريطانيا وفرنسا) لسنوات طويلة، مانحاً الأمريكيين وتجار سالم امتيازات تفضيلية مقابل توفير المنسوجات (الميركاني) والأسلحة والاعتراف الدولي. هذا النمط من الدبلوماسية الاقتصادية أثبت أن السيادة الزنجبارية لم تكن تعتمد على القوة العسكرية الصرفة فحسب، بل على القدرة على هندسة المصالح الدولية وجعل بقاء السلطنة مصلحة حيوية لشركاء عالميين متعددين (الطاهر والنمر، 2025؛ Gilbert, 2011).

لقد أدى نقل العاصمة إلى تحول ديموغرافي واجتماعي عميق، حيث شجع السلطان سعيد هجرة العائلات العُمانية والحضرمية والشبكات التجارية الهندية إلى زنجبار، مما خلق مجتمعاً كوزموبوليتانياً تداخلت فيه المصالح المالية بالروابط السياسية. هذا الخليط البشري أنتج نسيجاً حضرياً فريداً في المدينة الحجرية (Stone Town)، حيث أصبحت العمارة واللغة واللباس تعبيراً مادياً عن الهوية الإمبراطورية الجديدة. ويؤكد البحث أن السيد سعيد استطاع، عبر البساطة الأبوية في مجلسه

(البرزة)، أن يجمع بين هيبة السلطان المطلق وبين مرونة التاجر الذي يحترم التنوع، فكان يقرب إليه القضاة الشوافع والعلماء الإباضيين والممولين الهندوس، مما خلق حالة من الاستقرار الاجتماعي الضروري لنمو رأس المال. إن هذه الحوكمة التعددية كانت سراً من أسرار صمود الإمبراطورية واتساع نفوذها القاري (الطاهر والنمر، 2025؛ Pearce, 1960).

علاوة على ذلك، وفر هذا الرخاء المادي للسيد سعيد القدرة على بناء أسطول بحري كان يُعتبر الثاني في المحيط الهندي بعد الأسطول البريطاني، مما منح الدولة ذراعاً طولى لحماية طرق التجارة وإخضاع المتمردين على طول الساحل. ولم تكن السفن العُمانية مجرد أدوات حربية، بل كانت قنصليات عائمة تحمل بضائع السلطان ورسائله الدبلوماسية إلى نيويورك ولندن ومرسيليا، كما تجسد في رحلة السفينة سلطانة الشهيرة. إن هذا الحضور البحري العالمي هو الذي ثبت شرعية زنجبار كدولة ذات سيادة في القانون الدولي الناشئ آنذاك، وجعل من السيد سعيد شخصية دولية يحسب لها القناصل والملوك ألف حساب، محولاً سلطنته من كيان إقليمي إلى لاعب استراتيجي في موازين القوى العالمية (الطاهر والنمر، 2025؛ Bennett, 1978).

ومن الناحية الإدارية، ابتكر السيد سعيد نموذجاً فريداً لـ الدولة الأبوية-التجارية، حيث لم تكن هناك حدود واضحة بين خزينة السلطان وخزينة الدولة، مما منح الإدارة مرونة فائقة في تمويل المشاريع الكبرى دون تعقيدات بيروقراطية. لقد كان السلطان يشرف بنفسه على تفاصيل العقود التجارية والاتفاقيات الدبلوماسية، معتمداً على ولاة موثوقين في المدن الساحلية (Liwalis) يديرون الشؤون الأمنية بينما تُترك الشؤون المالية للخبراء الهنود. هذا التوزيع الوظيفي للمهام بناءً على الكفاءة لا على العرق، هو ما جعل الدولة البوسعيدية في زنجبار نموذجاً لـ التحديث المبكر في أفريقيا، حيث سبقت في تنظيمها الإداري والمالي العديد من الدول في المنطقة، مما أثار إعجاب الرحالة والمستشارين الأوروبيين الذين وصفوا زنجبار بأنها لندن الشرق (الطاهر والنمر، 2025؛ عواج، 2022).

وختاماً لهذا المبحث، يتبين أن عهد السيد سعيد بن سلطان كان يمثل العصر الذهبي الذي تبلورت فيه ملامح السيادة العربية المطلقة في شرق أفريقيا. إن قرار نقل العاصمة وما تبعه من ثورات اقتصادية ودبلوماسية، أثبت أن الوجود العُماني لم يكن مجرد امتداد للتاريخ القديم، بل كان مشروعاً نهضوياً استهدف بناء قوة إقليمية قادرة على الصمود أمام المد الاستعماري. ورغم أن هذا البناء كان يعتمد بشكل كبير على كاريزما وشخصية مؤسسه، إلا أنه ترك إرثاً مؤسسياً وحضارياً حول زنجبار إلى منارة ثقافية وعاصمة اقتصادية ظلت أصداؤها تتردد حتى سقوط السلطنة في منتصف القرن العشرين (الطاهر والنمر، 2025؛ حيلف، 2010).

المبحث الثالث: الحوكمة التعددية والإدارة الأبوية-التجارية

يُسلط المبحث الثالث الضوء على البنية العميقة لمنظومة الحكم في عهد السيد سعيد بن سلطان، وهي المنظومة التي تجاوزت الأطر البيروقراطية التقليدية لتصيغ نموذجاً فريداً يُعرف في العلوم السياسية والتاريخية بـ **الدولة الأبوية-التجارية (Patrimonial-Commercial State)**. في هذا النموذج، لم تكن الدولة كياناً منفصلاً عن الحاكم، بل تماهت ممتلكات السلطان الخاصة وتجارته العابرة للمحيطات مع الخزينة العامة، مما منح الإدارة مرونة فائقة في اتخاذ القرارات وحركية اقتصادية مذهلة سابقت عصرها. لقد أدار السيد سعيد إمبراطوريته بعقلية رب الأسرة والمدير التنفيذي في آن واحد، حيث كانت الولاءات الشخصية والروابط العائلية هي الضامن للاستقرار السياسي، بينما كانت الكفاءة والبراغماتية هي

المحرك للنمو المالي، وهو ما جعل من زنجبار نموذجاً للتحديث الإداري القائم على الثقة والولاء لا على الأنظمة الجامدة (الطاهر والنمر، 2025؛ Landen, 1967).

لقد تجلت عبقرية هذه الحوكمة في توزيع المسؤوليات بناءً على التخصص العرقي والوظيفي بذكاء منقطع النظير؛ فبينما أُسندت المهام السيادية والأمنية (كالولاة وقادة الحاميات) إلى أفراد الأسرة البوسعيدية والعشائر العُمانية الموثوقة لضمان استمرارية الشرعية والولاء المطلق للعرش، أدرك السلطان ببراعته الفطرية أن إدارة المصالح المالية في ميناء عالمي كزنجبار تتطلب خبرات تقنية ورؤوس أموال لا يمتلكها المقاتلون أو الأرستقراطيون. ومن هنا، سلم السلطان مفتاح خزينة الدولة والمتمثل في إدارة الجمارك والنظام الضريبي للخبراء من التجار الهنود (البانيان)، وعلى رأسهم جيرايم سيوجي. هذا الفصل الوظيفي بين السلطة السياسية للعرب والقوة المالية للهنود خلق توازناً استراتيجياً ضمن تدفقاً مستمراً للسيولة المالية لتمويل جهاز الدولة، وحوّل زنجبار إلى دولة-شركة تدار بأعلى معايير الربحية (الطاهر والنمر، 2025؛ Sheriff, 1987).

وعلى صعيد الحوكمة الاجتماعية، أرسى السيد سعيد دعائم سياسة التسامح التعددي التي كانت بمثابة صمام الأمان لمجتمع كوزموبوليتاني شديد التعقيد. لم يكن هذا التسامح مجرد شعار أخلاقي، بل كان ضرورة استراتيجية لجذب رأس المال البشري والمالي من كافة أقطار المحيط الهندي. لقد منح السلطان لكل طائفة دينية وعرقية حرية الممارسة الشعائرية والتقاضي وفق قوانينها الخاصة؛ فكان للقاضي الشافعي سلطته، ولعلماء الإباضية مكانتهم، وللتجار الهندوس حريتهم في ممارسة طقوسهم تحت حماية السلطة. هذا العقد الاجتماعي المفتوح هو الذي حول زنجبار إلى مغناطيس ثقافي اجتذب العلماء من حضرموت، والتجار من غوجارات، والمهاجرين من عُمان، مما خلق نسيجاً اجتماعياً فريداً تعايش فيه المختلفون تحت راية العدالة السلطانية التي كانت برزتها (مجلسها) مفتوحة للفقير قبل الغني (الطاهر والنمر، 2025؛ عواج، 2022).

إن هذا الانفهار الحضاري لم يظل حبيس الصدور أو الدواوين، بل تجسد مادياً في العمارة الفريدة لـ **المدينة الحجرية (Stone Town)**، التي تُعد اليوم وثيقة حجرية شاهدة على تلك الحقبة. لقد مزجت عمارة المدينة بعبقرية بين التقشف العُماني الذي يركز على الخصوصية والأبواب الضخمة، وبين الزخرفة الهندية المنفتحة بشرفاتها الخشبية المنحوتة، وبين الروح السواحيلية التي استخدمت الحجر المرجاني المحلي. إن تجول المرء في أزقة المدينة الحجرية يكشف عن هوية بصرية هجينة تعكس تماماً طبيعة الإدارة البوسعيدية؛ فهي إدارة عربية الجوهر، هندية التمويل، أفريقية الأرض، عالمية الآفاق. هذه العمارة لم تكن مجرد مأوى، بل كانت بياناً سياسياً يعلن للعالم أن زنجبار هي أثينا شرق أفريقيا ومركز الحداثة في المحيط الهندي (الطاهر والنمر، 2025؛ Pearce, 1960).

علاوة على ذلك، يوضح البحث أن هذه الحوكمة الأبوية اعتمدت على رأس المال البشري العابر للحدود، حيث برزت في بلاط السلطان شخصيات من خلفيات متنوعة شغلت مناصب وزارية ودبلوماسية حساسة بناءً على كفاءتها اللغوية والتجارية. فنجد شخصيات مثل أحمد بن نعمان الكعبي وحسن بن إبراهيم الفارسي يديرون وزارات الخارجية والتجارة بمرونة فائقة، ويتواصلون مع القناصل الغربيين بلغة الند للند. هذا الانفتاح الإداري كسر الحواجز العرقية التقليدية لصالح مفهوم المواطنة الإمبراطورية، حيث أصبح الولاء للسلطان والمساهمة في ازدهار السلطنة هما المعيار الحقيقي للترقي الاجتماعي والمكانة السياسية، مما وفر استقراراً نادراً سمح للإمبراطورية بالصمود لأكثر من نصف قرن في وجه الأعاصير السياسية (عواج، 2022).

ولم تغفل الإدارة البوسعيدية عن الحوكمة القضائية كركيزة للعدل، حيث كان السلطان سعيد يتدخل بنفسه لضمان نزاهة القضاء، معتمداً على كبار الفقهاء الذين جلبهم من عُمان وحضرموت. لقد كانت البرزة اليومية بمثابة محكمة

عليا ومجلس للشورى، حيث كان السلطان يستمع للشكاوى مباشرة، مما خلق رابطاً عاطفياً وسياسياً متيناً بين الحاكم والمحكوم. هذا النمط من القرب الإداري عزز من شرعية الحكم البوسعيدي وجعله مقبولاً لدى القبائل الأفريقية في الداخل ولدى الجاليات الوافدة على حد سواء، إذ وجد الجميع في عدل السلطان ضمانة لمصالحهم وأمانهم الشخصي، وهو ما يفسر عدم وقوع ثورات داخلية كبرى في عهد السيد سعيد رغم التباين العرقي الهائل (المغيري، 2017).

وختاماً لهذا المبحث، يخلص التحليل إلى أن الدولة الأبوية-التجارية في زنجبار كانت نموذجاً للحداثة العربية الأصيلة التي لم تستنسخ النماذج الغربية، بل طوعت التقاليد المحلية لخدمة الأهداف العالمية. إن الجمع بين السلطة الشخصية للسلطان وبين الإدارة الاحترافية للموارد المالية، في ظل مناخ من التسامح الديني والتعدد الثقافي، هو ما منح الإمبراطورية العُمانية تميزها التاريخي. وبذلك، تظل تجربة حوكمة السيد سعيد في زنجبار دراسة حالة ملهمة في كيفية بناء كيان سياسي قوي ومزدهر عبر الاستثمار في التنوع وتحويله من مصدر للنزاع إلى محرك للإبداع والحضارة (Landen, 1967).

المبحث الرابع: الدبلوماسية البحرية والاعتراف الدولي

يُسلط المبحث الرابع الضوء على واحدة من أكثر الرؤى السياسية ذكاءً في مسيرة السيد سعيد بن سلطان، وهي التحصين الدبلوماسي للإمبراطورية العُمانية في عصرٍ كانت فيه القوى الإمبريالية الأوروبية تلتهم الممالك والكيانات التقليدية. لقد أدرك السلطان بحدسه الاستراتيجي أن القوة العسكرية للأسطول العُماني، رغم عظمتها الإقليمية، لن تكون كافية للصمود أمام الضغوط المتزايدة من بريطانيا وفرنسا ما لم تُدعم بـ **شرعية دولية** واعتراف رسمي من القوى العالمية الصاعدة. ومن هنا، لم تكن الدبلوماسية بالنسبة لسعيد مجرد تواصل بروتوكولي، بل كانت سلاحاً سيادياً استهدف تحويل زنجبار من ميناء تجاري ناءٍ في القارة الأفريقية إلى عاصمة سياسية مرموقة، تمتلك تمثيلاً قنصلياً وتوقيعاً على معاهدات دولية تضعها في مصاف الدول ذات السيادة (الطاهر والنمر، 2025؛ Nicholls, 1971).

وتمثلت الخطوة الزلزالية في هذا المسار الدبلوماسي بفتح آفاق العلاقة مع العالم الجديد، حيث وجه السيد سعيد أنظاره نحو الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تجارية فتية لا تمتلك أطماعاً استعمارية ترابية في أفريقيا. وقد توج هذا التوجه برحلة السفينة **سلطانة** الشهيرة إلى نيويورك عام 1840م، بقيادة مبعوثه الشخصي أحمد بن نعمان الكعبي. لم تكن هذه الرحلة مجرد بعثة تجارية لبيع القرنفل والعاج، بل كانت أول سفارة عربية رسمية تطأ أقدامها الأراضي الأمريكية، حاملةً رسائل الندية والشرعية. لقد استُقبل الكعبي في نيويورك بحفاوة ملكية، وسجلت الصحافة الأمريكية حالة الذهول من رقي مبعوثي السلطان وثقافتهم، مما كسر الطوق البريطاني الذي كان يحاول تصوير زنجبار كمنطقة نفوذ حصرية للتاج البريطاني، وأثبت للعالم أن عُمان لاعب دولي قادر على عبور المحيطات وبناء التحالفات العابرة للقارات (الطاهر والنمر، 2025؛ Bennett, 1978).

لقد برع السيد سعيد في إدارة ما يمكن تسميته بـ **دبلوماسية التوازن القلق**، حيث نجح بمهارة فائقة في اللعب على أوتار التنافس الاستعماري بين القوى الكبرى. فبينما كانت بريطانيا تمارس ضغوطاً هائلة لإلغاء تجارة الرقيق وتثبيت وصايتها، كان السلطان يلوح بـ الورقة الأمريكية ومعاهدة 1833م التي منحت تجار سالم ونيويورك امتيازات تفضيلية. كما انفتح على فرنسا عبر معاهدة 1844م، مستغلاً رغبتها في موازنة النفوذ البريطاني في المحيط الهندي. هذا التشابك في المصالح الدولية جعل من زنجبار مركزاً دبلوماسياً يضم قنصليات كبرى الدول، وهو وضع وفّر للسلطنة نوعاً من الأمن الجماعي؛ إذ أصبحت

أي محاولة للاستحواذ الأحادي على الجزيرة من قبل دولة ما تواجه بمعارضة شديدة من القوى الأخرى التي تمتلك مصالح هناك، مما أطال عمر الاستقلال الفعلي للسلطنة لعقود طويلة (Nicholls, 1971).

علاوة على ذلك، ساهمت هذه الدبلوماسية البحرية في عصرنة صورة الدولة العُمانية في المخيلة الغربية؛ فالسفينة سلطانة ومن بعدها السفن العُمانية التي زارت مرسيليا ولندن، كانت بمثابة قنصليات عائمة تعلن عن وجود نظام سياسي وإداري متطور يقوده سلطان متنور. ويشير البحث إلى أن السيد سعيد استثمر في رأس المال المعرفي لمبعوثيه الذين كانوا يتحدثون الإنجليزية والفرنسية بطلاقة، مما منح المفاوض العُماني قدرة على المناورة القانونية والسياسية في صياغة المعاهدات. لقد كانت هذه اللحظة التاريخية تمثل ذروة الندية العربية في العلاقات الدولية، حيث لم تكن زنجبار تطلب الحماية، بل كانت تعرض الشراكة التجارية مقابل الاعتراف بالسيادة، وهو نموذج فريد في تاريخ التفاعلات العربية-الغربية في القرن التاسع عشر (الطاهر والنمر، 2025؛ Bennett, 1978).

ولم تقتصر هذه الدبلوماسية على البعد السياسي، بل امتدت لتشمل الدبلوماسية الثقافية والرمزية، حيث أرسل السلطان هدايا ثمينة للرؤساء والملوك، شملت الخيول العربية الأصيلة واللآلئ النادرة، والتي كانت بمثابة رسائل حضارية تعبر عن غنى وعراقة الإمبراطورية. وفي المقابل، استجلب من أمريكا وأوروبا أحدث تكنولوجيا العصر من مطابع وأدوات ري وأثاث فاخر لتزيين قصوره، مما جعل من زنجبار واجهة حداثية في شرق أفريقيا. إن هذا التبادل الحضاري، المحمي بالاتفاقيات الدبلوماسية، هو الذي حول زنجبار من ميناء محلي إلى عاصمة كوزموبوليتانية يرتادها العلماء والرحالة والمستكشفون، مما وفر لها غطاءً معنوياً ضد محاولات الوصم بالتخلف التي كان يطلقها بعض المنصرين والمغامرين الأوروبيين (الطاهر والنمر، 2025؛ Pearce, 1960).

وختاماً لهذا المبحث، يتبين أن نجاح الإمبراطورية العُمانية في زنجبار لم يقم على حد السيف أو جمع الثروة فحسب، بل قام على القدرة الاستثنائية على المناورة الدبلوماسية في عالم يضج بالأطماع. لقد استطاع السيد سعيد بن سلطان، عبر دبلوماسيته البحرية، أن يمنح دولته درعاً من الشرعية الدولية حمى سيادتها لأكثر من نصف قرن. وبذلك، تظل تجربة زنجبار الدبلوماسية في القرن التاسع عشر شهادة تاريخية على حيوية الفكر السياسي العُماني وقدرته على تطويع الجغرافيا البحرية لصناعة سيادة عالمية تتجاوز حدود الإقليم لتصافح العالم الجديد وتناظر القوى القديمة بلغة الند للند (الطاهر والنمر، 2025؛ Nicholls, 1971).

المبحث الخامس: عصر التحديات وتآكل السيادة (1890-1964م)

يُحلل المبحث الخامس الحقبة الأكثر حرجاً وإيلاماً في تاريخ الوجود العُماني، وهي مرحلة الغسق السياسي التي شهدت تآكل السيادة المركزية تحت وطأة التنافس الإمبريالي الشرس المعروف بـ **التدافع على أفريقيا** .**(Scramble for Africa)** لقد انتقلت زنجبار في هذه الفترة من موقع الشريك الاستراتيجي للقوى الكبرى إلى موقع الضحية لأطماعها، حيث لم تعد القوة البحرية العُمانية قادرة على موازنة التفوق التكنولوجي والعسكري للدول الصناعية الجبارة مثل بريطانيا وألمانيا. ومع ذلك، لم يستسلم السلاطين بسهولة؛ فقد خاض السلطان برغش بن سعيد (1870-1888م) معركة السيادة الرمزية والمادية عبر مشروع تحديثي طموح استهدف إثبات أن زنجبار دولة عصرية تمتلك أركان الاستقلال، وهو ما تجلى في بناء بيت العجائب

كأيقونة معمارية وسك الريال الزنجباري عام 1882م لكسر هيمنة العملات الأجنبية وتأكيد الشخصية النقدية للسلطنة (عبد اللطيف وآخرون، 2022؛ الطاهر والنمر، 2025).

لقد كانت محاولة السلطان برغش لسك العملة المحلية فعلاً سيادياً بامتياز، استهدف تحرير الاقتصاد الزنجباري من التبعية للروبية الهندية والدولار النمساوي، وهي الخطوة التي أثارت قلق الإدارة البريطانية ودفعتها لممارسة ضغوط اقتصادية مضادة لإفشال هذا المشروع السيادي. وبالتوازي مع ذلك، جاء بناء بيت العجائب ليكون أول مبنى في شرق أفريقيا يُضاء بالكهرباء ويحتوي على مصعد آلي، في رسالة دبلوماسية مفادها أن السلطان حاكم متنور يدير دولة حديثة لا تحتاج إلى وصاية. إلا أن هذه الجهود التحديثية اصطدمت بالواقع الجيوسياسي المرير؛ إذ لم تكن المدافع العُمانية القديمة قادرة على مواجهة البوارج الألمانية التي حاصرت الميناء عام 1885م، مما أجبر السلطان على التنازل عن معظم ممتلكاته القارية (الطاهر والنمر، 2025؛ Myers, 1993).

شكل عام 1890م نقطة الانكسار الكبرى بفرض **الحماية البريطانية** رسمياً، وهو الإجراء الذي أفرغ منصب السلطان من جوهره السيادي وحوله إلى رمز بروتوكولي يخضع لإرادة المقيم البريطاني. لقد عمدت سلطات الحماية إلى تفكيك الدولة الأبوية التي أسسها السيد سعيد، واستبدلتها ببيروقراطية استعمارية صلبة تخدم مصالح التاج. والأخطر من ذلك، هو قيام الإدارة البريطانية بـ هندسة اجتماعية خبيثة اعتمدت سياسة **فرّق تسد (Divide and Rule)**؛ حيث جرى تجميد الهويات الثقافية السواحيلية السائلة وتحويلها إلى تصنيفات عرقية قانونية جامدة ومصنفة إدارياً (عرب، هنود، أفارقة، شيرازيون)، مع تخصيص امتيازات متفاوتة لكل فئة، مما زرع بذور الشك والعداء في نسيج المجتمع الذي كان متعايشاً لقرون (Lofchie, 1965).

هذه الهوية المسيسة التي صنعها الاستعمار أدت إلى نشوء نظام تعليمي ووظيفي منفصل، حيث تم تعزيز مكانة العرب كـ نخبة إدارية صغرى لإثارة حفيظة الأغلبية الأفريقية، بينما تم تمكين الهنود في القطاع المالي ليكونوا طبقة عازلة. ويشير البحث إلى أن هذا الاحتقان العرقي المفتعل ظل كامناً تحت السطح ومحكوماً بقوة الحماية، ولكنه بدأ في الغليان مع اقتراب موعد الاستقلال. لقد تحولت زنجبار من بوتقة انصهار إلى برميل بارود ينتظر الشرارة، حيث تآكلت قيم المواطنة الإمبراطورية لصالح القبلية السياسية، وهو ما مهد الطريق للانفجار الكبير في العقود اللاحقة (الطاهر والنمر، 2025؛ Clayton, 1981).

وتجلت ذروة هذا التأزم في الحقبة المعروفة بـ **زمن السياسة (1957-1963م)**، حيث تحولت الأحزاب السياسية الناشئة إلى خنادق عرقية تعبر عن صراع الهويات لا عن برامج التنمية. لقد صور الخطاب السياسي آنذاك الصراع على أنه معركة بين الأسياد (العرب) والمظلومين (الأفارقة)، متجاهلاً قروناً من الانصهار والتعايش المشترك، وهي الرواية التي غذتها لندن لتأمين خروجها وضمان بقاء زنجبار ضمن فلك نفوذها عبر إضعاف كافة الأطراف. إن هذا الاستقطاب الحاد هو الذي جعل من الاستقلال عام 1963م استقلالاً هشاً، لم يدم سوى أيام قليلة قبل أن تلتهمه نيران الثورة الدامية، لتكون نهاية السيادة العُمانية هي الثمن الفادح لتلك الهندسة الاستعمارية (الطاهر والنمر، 2025؛ Lofchie, 1965).

وختاماً لهذا المبحث، يتبين أن تآكل السيادة العُمانية في زنجبار لم يكن نتيجة ضعف في الإرادة الوطنية للسلاطين، بقدر ما كان نتيجة لاختلال موازين القوى العالمية وللسياسات الاستعمارية التي استهدفت تمزيق اللحمة السواحيلية. إن تجربة السلطان برغش التحديثية تظل شاهدة على محاولة انبعاث سيادي أخيرة، لكن قوة التدافع كانت أعنف من أن تُصد بالعملات المحلية أو القصور الفخمة. وبذلك، طويت صفحة السيادة المطلقة لتبدأ صفحة التبعية، التي انتهت بمأساة

1964م، لتمحو جسداً سياسياً دام قروناً، ولكنها عجزت عن محو روح حضارية لا تزال ملامحها شاخصة في أزقة المدينة الحجرية (الطاهر والنمر، 2025؛ عبد اللطيف وآخرون،

المبحث السادس: السقوط الدامي ونهاية الوجود المنظم

يُحلل المبحث السادس والأخير اللحظة التراجيدية التي أسدلت الستار على حقبة السيادة العُمانية في شرق أفريقيا، وهي لحظة **ثورة 12 يناير 1964م**، التي لم تكن مجرد انقلاب سياسي لتغيير هرم السلطة، بل كانت زلزالاً ديموغرافياً واجتماعياً أطاح بنسيج حضاري تشكل على مدار قرنين. يذهب التحليل التاريخي إلى أن هذا السقوط لم يكن قدراً محتوماً، بل كان النتيجة المنطقية لعملية تسييس العرق التي انتهجها الاستعمار البريطاني، حيث تحولت زنجبار في ليلة وضحاها من عاصمة للتسامح الكوزموبوليتاني إلى مسرح لأعمال عنف وتطهير عرقي مروعة استهدفت الوجود العربي بشتى تصنيفاته، مما حول حلم الاستقلال إلى كابوس إنساني طمس ملامح الاستقرار الإقليمي (Petterson, 2002).

لقد انفجرت التوترات المكبوتة في الساعات الأولى من فجر ذلك اليوم، حيث قادت مجموعات مسلحة هجوماً خاطفاً شل قدرة الدولة الناشئة على المقاومة، مما دفع السلطان جمشيد بن عبد الله إلى مغادرة الجزيرة على عجل، لتنتهي بذلك شرعية الحكم البوسعيدي رسمياً. إلا أن المأساة الحقيقية تمثلت في غياب الضوابط الأخلاقية والقانونية عقب انهيار السلطة، حيث اجتاحت الجزيرة موجات هستيرية من القتل والنهب المنهجي، والتي يصفها الباحث إسطنبولي بأنها هولوكوست منسي تعرضت له الجالية العربية، حيث سقط آلاف الضحايا في مجازر جماعية ودفنوا في خنادق مجهولة، في محاولة لـ اجتثاث النخبة التي أدارت الجزيرة لقرون (إسطنبولي، 2024؛ Glassman, 1991).

وترتب على هذا العنف تهجير قسري واسع النطاق، أدى إلى إفراغ زنجبار من طبقتها المثقفة، والتجارية، والإدارية؛ حيث فرت آلاف العائلات العربية والآسيوية والشيرازية الموالية للنظام القديم نحو سلطنة عُمان ودول الخليج وأوروبا. هذا النزيف البشري لم يكن خسارة للعرب فحسب، بل كان خسارة لزنجبار نفسها، حيث تآكلت القاعدة الرأسمالية والمعرفية التي جعلت من الجزيرة مركز إشعاع في المحيط الهندي. ويشير البحث إلى أن هذا الإفراغ الديموغرافي كان يهدف إلى إعادة هندسة هوية زنجبار لتكون أفريقية خالصة، متجاهلاً حقيقة أن الهوية الزنجبارية هي في الأصل نتاج انصهار لا يقبل القسمة بين المكون العربي والأفريقي (الطاهر والنمر، 2025؛ Sheriff & Ferguson, 1991).

شكل تأسيس الجمهورية الثورية والاتحاد السريع مع تنجانيقا في أبريل 1964م لتكوين جمهورية تنزانيا المتحدة الختام السياسي لهذا الوجود المنظم. لقد كان الاتحاد بمثابة طوق نجاة سياسي للنظام الجديد واحتواءً لمخاوف الحرب الباردة، ولكنه في الوقت نفسه جرد زنجبار من سيادتها الدولية المستقلة التي انتزعها السيد سعيد بن سلطان قبل قرن ونصف. لقد تحولت الإمبراطورية البحرية السابقة إلى إقليم يتمتع بحكم ذاتي محدود داخل دولة قارية، وهو ما اعتبره المؤرخون انتحاراً سيادياً أدى إلى انطواء دور زنجبار العالمي وتراجعه لصالح المركزية في دار السلام (الطاهر والنمر، 2025؛ Bailey, 1973).

ومع ذلك، يخلص المبحث إلى أن سقوط الجسد السياسي العُماني لم يتبعه سقوط الروح الحضارية؛ فإرث قرنين من التفاعل ظل عصياً على المحو. لا تزال اللغة السواحيلية، التي صقلتها الحروف العربية، هي اللسان الناطق بهوية المنطقة، ولا تزال مآذن المساجد وعمارة المدينة الحجرية تروي قصة الترف الفكري والسياسي الذي ساد في عهد البوسعيديين. إن بقاء

موسيقى الطرب ونكهات التوابل والتقاليد الاجتماعية العربية في قلب المجتمع الزنجباري المعاصر هو البرهان المادي على أن الوجود العُماني كان انصهاراً عضوياً وليس استعماراً طارئاً، مما يجعل من زنجبار نموذجاً فريداً لـ أثينا شرق أفريقيا التي لم يمت تاريخها رغم انكسار أشرعتها (الطاهر والنمر، 2025؛2001 ,Fair).

وختاماً لهذا المبحث، يتبين أن السقوط الدامي في عام 1964م كان فصلاً مؤلماً من فصول التاريخ العالمي، كشف عن بشاعة الهندسة الاستعمارية التي تمزق المجتمعات التعددية. إن السيادة العُمانية في زنجبار، رغم نهايتها المأساوية، تظل واحدة من أعظم التجارب السياسية العربية في الخارج، حيث نجحت في بناء جسر بشري وثقافي لا يزال يربط بين ضفتي المحيط حتى اليوم. وبذلك، تطوى صفحة الوجود المنظم لتبدأ صفحة الذاكرة المستمرة، التي تفرض على الأجيال الجديدة إعادة قراءة هذا الإرث بعيداً عن الكراهية، وبمنطق الاعتزاز بالشراكة الحضارية التي صنعت مجد شرق أفريقيا (إسطنبولي، 2024).

الخاتمة والنتائج

تُختتم هذه الدراسة التاريخية والتحليلية بالخلاصة والنتائج الجوهرية التي تبرز فرادة التجربة العُمانية في المحيط الهندي، حيث يخلص البحث إلى أن الوجود العُماني في شرق أفريقيا، وعلى مدى قرابة قرنين من الزمان، لم يكن يُمثل احتلالاً استعمارياً بالمعنى التقليدي القائم على الاستغلال الخارجي والإقصاء، بل كان في جوهره صيرورة اندماجية شاملة أنتجت حضارة هجينة فريدة صهرت المكونات العربية والأفريقية والآسيوية في بوتقة واحدة. لقد نجح العُمانيون في صياغة نظام سياسي واجتماعي لم يعتمد على القوة العسكرية وحدها، بل استند إلى "العقد الحضاري" الذي جعل من زنجبار عاصمة إمبراطورية تجارية كوزموبوليتانية، ومن اللغة السواحيلية وعمارتها الحجرية شاهداً على نجاح التفاعل الإنساني العابر للمحيطات، مما أعاد رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة ودمجها بفعالية في الاقتصاد العالمي.

وتشير النتائج إلى أن "العبقرية السياسية" للسيد سعيد بن سلطان وخلفائه تجلت في قدرتهم على توحيد الساحل السواحيلي سياسياً تحت سلطة مركزية واحدة لأول مرة في تاريخه المعاصر، مما وفّر حالة من الاستقرار والأمان سمحت بازدهار شبكات التجارة القارية والبحيرة. إن تحويل زنجبار إلى "مركز ثقل" عالمي لإنتاج القرنفل وتصدير العاج لم يكن مجرد نجاح تجاري، بل كان عملية "تحديث مبكر" للدولة والمجتمع في أفريقيا، حيث استجلب العُمانيون التكنولوجيا والمطابع وأقاموا العلاقات الدبلوماسية مع القوى الكبرى كأمريكا وبريطانيا وفرنسا، مما منح المنطقة "هوية سيادية" معترفاً بها دولياً، وجعل من زنجبار لاعباً استراتيجياً لا يمكن تجاوزه في موازين القوى في القرن التاسع عشر.

ومع ذلك، يكشف البحث عن ثغرة استراتيجية أدت إلى تداعي هذا البناء العظيم، وتتمثل في أن الدولة البوسعيدية في زنجبار ظلت "دولة شخصية" تعتمد بشكل كلي على كاريزما وحكمة السلطان، في ظل غياب شبه كامل للمؤسسات الدستورية أو الإدارية الدائمة التي يمكنها ضمان انتقال سلس للسلطة ومقاومة الأطماع الخارجية. إن هذا الاعتماد على "السلطة الأبوية" جعل الإمبراطورية عرضة للهزات العنيفة عند وفاة مؤسسها، وهو الضعف الذي استغلته المناورات الاستعمارية البريطانية والألمانية ببراعة لتفكيك أوصال السلطنة وتجريدها من سيادتها تدريجياً عبر اتفاقيات التقسيم وفرض الحماية، وصولاً إلى تغذية النزعات العرقية التي أدت إلى الانفجار الدامي في يناير 1964م.

3/30/2026

بناءً على ما تقدم، توصي الدراسة بضرورة القيام بمراجعة نقدية شاملة وإعادة قراءة هذا التاريخ بعيداً عن السرديات الأيديولوجية الضيقة التي سعت لتشويه الدور العُماني وحصره في قوالب استعمارية أو عرقية مشوهة. إن الإنصاف التاريخي يقتضي الاعتراف بالإرث العُماني كجزء أصيل، بنيوي، وجوهري من الهوية الأفريقية والسواحيلية المعاصرة؛ فالعروبة في شرق أفريقيا لم تكن عنصراً وافداً بل كانت رافداً حضارياً صقل اللسان والوجدان والبنيان. كما توصي الدراسة بتعزيز البحوث الأكاديمية المشتركة بين المراكز العلمية في عُمان وتنزانيا لترميم الذاكرة المشتركة وصون معالم "المدينة الحجرية" ووثائقها، بوصفها إرثاً إنسانياً عالمياً يثبت قدرة الأمة العربية على التواصل والبناء الحضاري في أقاصي القارة السمراء.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية والمترجمة

الطاهر، محمد امحمد علي؛ النمر، جابر الزروق .(2025) .الوجود العُماني في زنجبار وشرق أفريقيا: تأسيس السلطنة والتحولات السياسية والحضارية (القرن 18 - 1964م) .عمّان: مؤسسة الساعي الأصيل للنشر والتوزيع.

إسطنبولي، محمد سميح. (2024). هولوكوست العرب المسلمين في زنجبار عام 1964م: القضية المنسية .مجلة جامعة الجنان.

حيلف، حسين علي. (2010). زنجبار.. دراسة تاريخية للوجود العُماني في شرق أفريقيا 1806-1856 .مجلة كلية التربية الأساسية، 64))، 58-86.

السيابية، سعاد بنت سعيد. (2023). نشأة الصحافة العربية العُمانية في زنجبار (1911-1964م) .مجلة كلية التربية، جامعة ميسان، 3719))، 174-225.

عبد اللطيف، محمد محمود؛ عرفة، إيمان محمود؛ النبراوي، رأفت محمد محمد. (2022). النقود المحلية المعدنية في زنجبار خلال عصر السلطنة البوسعيدية .مجلة مركز المسكوكات الإسلامية-مصر، العدد الخامس، 95-110.

عواج، سعيد. (2022). التنظيم السياسي لسلطنة زنجبار الإسلامية في عهد السيد سعيد بن سلطان 1806-1856م .حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 1، 448-457.

الفارسي، عبد الله صالح .(1942) .البوسعيديون حكام زنجبار) .طبعات متعددة).

المغيري، سعيد بن علي .(2017) .جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار (ط. 2). مسقط: وزارة التراث والثقافة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Alpers, E. A. (1975). Ivory and Slaves in East Central Africa: Changing Patterns of International Trade to the Late Nineteenth Century. Heinemann.

Badger, G. P. (Trans.). (1871). History of the Imâms and Seyyids of Omân by Salîl-ibn-Razîk, from A.D. 661-1856. The Hakluyt Society.

Bailey, M. (1973). The Union of Tanganyika and Zanzibar: A Study in Political Integration. Syracuse University.

Bennett, N. R. (1978). A History of the Arab State of Zanzibar. Methuen.
Clayton, A. (1981). The Zanzibar Revolution and Its Aftermath. Archon Books.
Cooper, F. (1980). From Slaves to Squatters: Plantation Labor and Agriculture in Zanzibar and Coastal Kenya, 1890-1925. Yale University Press.
Coupland, R. (1938). East Africa and Its Invaders: From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856. Clarendon Press.
Fair, L. (2001). Pastimes and Politics: Culture, Community, and Identity in Post-Abolition Urban Zanzibar, 1890–1945. Ohio University Press.
Freeman-Grenville, G. S. P. (1962). The East African Coast: Select Documents from the First to the Earlier Nineteenth Century. Clarendon Press.
Gilbert, E. (2011). The Three-Cornered Monopoly: The Zanzibar Economy, 1833-1845.
Glassman, J. (1991). The Bondsman's New Clothes: The Contradictory Consciousness of Slave Resistance on the Swahili Coast. The Journal of African History, 32(2), 277–312.
Kelly, J. B. (1968). Britain and the Persian Gulf 1795-1880. Oxford University Press.
Landen, R. G. (1967). Oman Since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society. Princeton University Press.
Lofchie, M. F. (1965). Zanzibar: Background to Revolution. Princeton University Press.
Miles, S. B. (1919). The Countries and Tribes of the Persian Gulf. Harrison and Sons.
Nicholls, C. S. (1971). The Swahili Coast: Politics, Diplomacy and Trade on the East African Littoral, 1798-1856. Allen & Unwin.
Pearce, F. B. (1960). Zanzibar: The Island Metropolis of East Africa. London.
Petterson, D. (2002). Revolution in Zanzibar: An American's Cold War Tale. Westview Press.
Sheriff, A. (1987). Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar: Integration of an East African Commercial Empire into the World Economy, 1770-1873. James Currey.
Sheriff, A., & Ferguson, E. (Eds.). (1991). Zanzibar Under Colonial Rule. James Currey.